



PROVISIONAL

A/32/PV.16
3 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجلسة العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ٣.٠/١٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس:

— جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة [١٠٦] (تابع)

— خطاب سعادة السيد غاستون ثورن، رئيس حكومة وقية لكسمبرغ الكبرى ووزير خارجيتها

— مواصلة المناقشة العامة [٩]:

القيت الكلمات من:

السيد سيسراسبيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

السيد بطرس (لبنان)

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطلقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطلقة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room 4-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

77-72091/A

(أ)

خطاب فخامة السيد سالم ربيع علي ، رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

مواصلة المناقشة العامة [٩] :

القيت الكلمة من :

السيد جابانغ (غامبيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥مواصلة نظر البند ١٠٦ من جدول الاعمالجدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يذكر السادة الاعضاء انه في الجلسة العامة الاولى ، التي عقدت يوم ٢٠ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، أعلن ان هناك بلدين متأخرين في سداد مساهمتهما المالية ، وذلك طبقا للمادة ١٩ من الميثاق .

وقد ابلغني الان الامين العام ، بأن دولة كمبوتشيا الديمقراطية قد سددت مساهمتها . وسوف تتم الاشارة الى ذلك في الوثيقة (A/32/224/Add.1) .

بيان سعادة السيد فاستون ثورن رئيس حكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى ووزير الخارجية والتجارة بها

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هذا الصباح سوف تستمع الجمعية العامة التي خصاب رئيس حكومة دوقية لكسمبرغ الكبرى ووزير الخارجية والتجارة ، والرئيس الأسبق للجمعية العامة .
اصطحب سعادة السيد فاستون ثورن رئيس حكومة دوقية لكسمبرغ الكبرى ووزير خارجيتها
وتجارتها الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انه ليسعدني كل السعادة ان أرحب بسعادة السيد فاستون ثورن ، وأدعوه للدلالة ببيانه أمام الجمعية العامة .

السيد ثورن (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان أوجه كلمتي لك ، لكي أهنئك بمناسبة انتخابك رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان العلاقات الثنائية الممتازة القائمة بين بلدي وبين يوغسلافيا قد سمحت لي في عدة مناسبات ان ألاحظ كفاءةك ، وعلى العمل الدؤوب الذي تقوم به ، من أجل التقارب بين الشعوب . ان انتخابك رئيسا لهذه الدورة ، ليؤكد الدور البارز الذي تلعبه بلادك في الشؤون الدولية عندما ينعقد في بلغراد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي . انني أتمنى لك - سيادة الرئيس - المثابرة والصبر اللذين سوف تحتاج اليهما في الأشهر المقبلة .

وأود أيضا ان أقدم التهاني للرئيس السابق السيد شيرلي أميراسنغ ، الذي هو دائما في مركز الرئاسة والصدارة ، ان أنه ، بعد ان أدار بنجاح أعمال الدورة الحادية والثلاثين كما ادار وما يزال يدير بكفاءة عالية رئاسة مؤتمر قانون البحار . أود أيضا ان اقدم مجددا الثقة والدعم من قبل حكومة لكسمبرغ للسيد كورت فالد هايم ، الأمين العام ، وان أؤكد له تأييدنا لجهوده من أجل ازالة بؤر التوتر والصراعات التي تهدد العالم والأمن الدولي . كما انني سعيد ان أرى ازدياد عدد الأشخاص الذين يشاركونه الرأي بشجاعة ووضوح في الرؤية ، حول الشفرات الموجودة في مجال التعاون بين الحكومات ، وحول الضرورة الملحة للعمل سويا في اطار منظومة الامم المتحدة . انني أتمنى له ان يستمر في مواصلة جني ثمار عمله الدؤوب من أجل خير الانسانية .

ان منظومتنا حققت في هذا العام خطوات جديدة نحو الوصول الى عالمية المنظومة والسى شموليتها ، وذلك بقبول جيهوتي ، وفييت نام كعضوين في هذه المنظومة . ان بلدى لسعيد بهذا القبول ، ويقدم لكم امكانيات التعاون من اجل التوصل الى السلم والتفاهم بين الشعوب .

اننا نحاول هذا العام ، وككل عام ، ان نضع تقييما لهذا الوضع الدولي ، وقد كنت آمل ان يكون في هذا التقييم شيء من التفاؤل ، ولكن لسوء الحظ لم تتحقق توقعاتنا وتطلعاتنا . ان هناك حاجة ملحة للتوصل الى اتفاقات ، والسى حلول وسط ، كما تلوح في الأفق امكانيات ايجاد حلول لمعظم المشاكل الخطيرة . ورغم اتصالات الدول المتعددة ، فان التوتر مايزال قائما في الشرق الأوسط ، وفي جنوب افريقيا ، وأسوأ من ذلك ان هناك صراعات جديدة قد ظهرت في افريقيا وفي مناطق اخرى من العالم .

ان أى تحليل دقيق لهذه التوترات ، يوضح ان بعض هذه التوترات قائم منذ فترة طويلة وبعضها لا يتصل بمشاكل الوقت الحاضر ، ومن ناحية أخرى ، فاننا نرى الى اى مدى نتقدم نحو ايجاد حلول . وهذا يحملني على التساؤل عن السبب وراء تجديد التوترات في هذا الوقت بالذات وبشكل مفاجئ ومتكرر في منطقة معينة من العالم ، ألا وهي مراكز العنف والكراهية . فمن المستفيد من كل ذلك ؟ ان هذه الصراعات لا يستفيد منها الذين يتمزقون في المعارك والكائن كما ان هذه الصراعات لا تؤدي الى انتصار أحد الأطراف ، وانما تجعل الجانبين من الضحايا .

اننا اذا أضفنا الى كل التهديدات المباشرة للسلم العالمي ، أوجه قصور الحكومات في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية ، ثم العقبات العديدة فيما يتعلق بحقوق الانسان ، فانني أتساءل : متى يتعظ عالمنا بدروس الماضي غير المجيدة ؟

أليس مخيبا للآمال ، أنه الآن وبعد مضي ربع قرن بعد اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ان تنتهك الحقوق يوميا في بلدان كثيرة ؟ ان الشواهد التي لوحظت في اطار السنة المخصصة لسجناء الرأى ، والتي نظمها هيئة العفو الدولية ، وشهادات اللاجئين السياسيين وتقارير السفراء والصحفيين ، تشير كلها الى هذا الواقع المرير الذى ليس له مثيل ، سوى عذاب هؤلاء الرجال ، الذين قضى عليهم جسديا ومعنويا ، لأنهم تجرأوا على ان يفكروا بحرية .

لقد حان الوقت لكي تعالج منظمتنا هذه المشكلة بجدية ، ليس فقط في مجال ضمان الحقوق الانسانية ، ولكن ايضا في مجال الالتزام الكامل بهذه الحقوق . اننا لانود ان نتدخل

في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان احترام حقوق الانسان ليس قضية خاصة بأى بلد ، بل هو جزء من التراث المشترك الثابت للانسانية . ان احترام حقوق الانسان يجب ان يتجاوز العقائد وتضامن الجماعات ، وهذا موضوع جدال وشك ، ان انه يجب بالنسبة لكل عمل سياسي ، ان يؤدي الى الهدف النهائي ، وهو ان نقول بالنسبة لكرامة وحرية الرجل ذاته ، انها - أكرر - حقوق غير قابلة للتصرف وثابتة ، سواء للرجال الذين يعيشون في الشرق ، في أوغندا ، فييت نام ، شيلي أو لكسمبرغ .

بينما تزداد وتستمر الصراعات العقائدية ، وكذلك الانتقادات الموجهة الى الحكومات ، والانظمة ، وضد القهر الامبريالي ، كيف لا نرى أنها تشكل جميعها تدخلات متميزة ومختلفة تماما عن عمل الأمم المتحدة ، الذي يهدف الى ان يحقق للانسان المزيد من الحقوق والحريات . ان حقوق الانسان - وأكرر هذا - ليست بالنسبة لي أو بالنسبة لنا وسيلة ، من بين الوسائل الأخرى لممارسة سياسة معينة . ان التحقيق الكامل والشامل لحقوق الانسان ، وشموليته للجميع ، هو بالنسبة لنا هدف في حد ذاته ، وهو أسمى هدف يمكن للانسان او المسؤول السياسي ان يتوصل اليه . ان بلدي لمستعد دائما ان يدعم كل مبادرة واقعية وبناءة ، تهدف الى تعزيز دور الامم المتحدة في هذا المجال .

لقد تحدثت عن خيبة الآمال ، كما تحدثت عن الآمال ، وهذا شيء صحيح جدا بالنسبة لمسألة الشرق الاوسط . ان حالة عدم انتهاء الحرب التي تسود الآن في تلك المنطقة أبعد ما تكون عن ارضائنا . لذلك أود ان أوجه نداءً للأطراف المعنية ، ليس فقط لمعاودة التفاوض ، ولكن ايضا بأن تلبى نداء الدولة العظيمة أمريكا الشمالية ، من أجل اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان الحلول التي يدعو اليها الرئيس كارتر وفانس وزير الخارجية ، هي حلول شريفة ومنصفة ، ويجب أخذها في الحسبان ، لأنها تتماشى مع قرارات الامم المتحدة . انني أدعو كل الاطراف المعنية أن تعود الى استئناف الحوار دون أية شروط مسبقة . انني عندما أقول " كل الاطراف المعنية " فان هذا يعني ماقلته في هذا المحفل منذ عدة سنوات مضت ، وأعني الشعب الفلسطيني من بين هذه الاطراف وحيث ان المفاوضات الصعبة جارية الآن ، فيجب ان أحدد كلمتي ولهذا لن اتكلم بمزيد من التفصيل عن وجهة النظر حول هذا الموضوع ، فمن الودم تمنى انكار

وجود وحق اسرائيل في اقليم له حدود آمنة وحقها في تنمية سلمية ، تماما كما هو من الوهم حرمان الشعب الفلسطيني من هذا الحق . ومن ناحية أخرى ، فان غزو أراض تحت ستار تعزيز أمن شعب ما لن يسهم أبدا في حلول سلام دائم بل على العكس سوف يديم الحرب والمنازعات الدامية .

كذلك يجب ألا نضيع الوقت في الادانات وفي المعارك غير المجدية ، ولا يمكن أن ننتظر حتى يقبل آخر المتشددين بالشروط الموضوعة . يجب أن تدرك الجمعية العامة أنها موجودة لأجل حل يقبله جميع الاطراف . ان هذا هو الاسلوب الوحيد بالنسبة للقوى الصغرى والمتوسطة التي تشكل الاغلبية العظمى للامم المتحدة ، لكي تبرهن على أنها ليست أحجارا في لعبة لا تعرف شروطها أو واقعها ، بل على العكس من ذلك فان في امكانها أن تقدم مساهمة كبيرة في احلال السلم والامن الدوليين .

أتكلم الآن عن موضوع آخر في تاريخ منظمتنا . أتكلم عن مشاكل معقدة أبلغ تعقيد ، وأعني بها مشاكل جنوب أمريكا . هناك دوما حوادث حدود وصراعات وقمع مستمر . ولذلك فان الآمال التي سبق أن وضعناها لحل سلمي في زبابوى تعطي فيه الاكثية حقها وتحرر من الاقلية العنصرية ، لم تتحقق . ورغم أن الرأي العام الدولي مازال يشدد على ضرورة حل هذا الموضوع ، ورغم الصراع الداخلي والكفاح والمعارضة الداخلية ، فان حكومة الاقلية غير الشرعية لا يان سميث مازالت تمارس حكما عنصريا ضد الاكثية يتجاهل حقوق الانسان المبدئية . ان سميث يرفض المفاوضات ويتعلق بأوهام وأهمية وآمال غير ممكنة التحقيق . ان عناده واستمراره في هذا العناد ، وفي المجابهة لا يمكن أن يخدم أحدا . ان الحل يجب أن يكون على أساس التفاوض حتى يجنب البلاد الآلام الكبيرة والانهيار الاقتصادي .

وأود أيضا أن أعبر عن تقديري للجهود التي بذلتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة في سبيل ايجاد حل ، بمساعدة الامم المتحدة ، كما أود أن أوجه النداء الى كل الدول الافريقية والى حركات التحرر في زبابوى ، في أن تساهم في هذه الجهود دون شروط مسبقة ، وبطريقة تسمح لشعب زبابوى بأن يعبر عن رأيه بحرية .

ان سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وسياسة البانتوستانات ، مازالتا تؤدى الى مزيد من الضحايا . ان هذه الاشكال العنصرية غير الانسانية تثير اهتمام منظمتنا منذ زمن بعيد ، دون أن نتكلم من تحسين وضع الشعوب المقهورة . ان هذا الوضع المحزن الذى يؤدى الى استغلال الشعوب دون شفقة ، لا يمكن أن يستمر . وانا أردنا أن نضع حلا لهذه الاوضاع يؤدى الى

تحرير الانسان فلا يجب أن نكتفي بالكلمات ، بل يجب أن نلجأ الى الاعمال من قبل حكوماتنا ، وأن نلتزم بتحقيق هذه الاهداف . يجب أيضا أن نضحي من أجل تحقيق العدل والانصاف والسلام في هذا الجزء من العالم .

ان الدول داخل المجموعة الاوروبية قد التزمت بهذا الهدف . ولقد أحاطكم زميلي السيد سيمونيه ، رئيس المجموعة الاوروبية ، علما بالمبادرات التي اتخذتها تلك المجموعة من أجل تحقيق هذا الهدف . ان قواعد السلوك التي اتخذناها لمجابهة الشركات التي تعمل في جنوب افريقيا هي خطوة أولى من أجل تحسين أحوال العمال الملونين في جنوب افريقيا ، وسوف نلجأ الى اتخاذ اجراءات أخرى لايجاد حل للاوضاع في جنوب افريقيا .

وفي لاجوس ، منذ عدة أسابيع ، أعلننا هذه المبادرات . وأود أن أهنيء أولئك الذين نظموا المؤتمر ضد الفصل العنصرى ؛ ذلك الاجتماع الذى استطاعت فيه الشعوب أن تناقش الاوضاع المتفجرة بكل كفاءة .

وقبل أن أنتهي من الموضوعات الخاصة بالجنوب الافريقي ، أود أن أهنيء الدول الخمس التي ساهمت في مساعدة ناميبيا في سيرها نحو الاستقلال . ان هذه المبادرة تستحق الدعم من قبلنا ، فقد تجاوزت بعض الترددات الاجرائية ، وسوف يحصل شعب ناميبيا على الاستقلال التام قريبا . وهنا أيضا يجب ألا تثبط الصعوبات من جهودنا .

ولسوء الحظ فان الجنوب الافريقي ليس هو وحده محل اهتمامنا أو قلقنا ، فهناك صراعات على الحدود داخل افريقيا وبين الدول الافريقية .

ولست في حاجة الى أن أؤكد من جديد مشاعري نحو شعوب هذه القارة الشابة وتأييىدى الشخصي لتطلعاتها المشروعة . ولذلك فاني أطلب من هذه الشعوب أن تتناسى الصراعات التي يقتل فيها الاخ أخاه ، سواء كان ذلك في زائير أو في غرب افريقيا أو في القرن الافريقي . فهذه الصراعات لا جدوى ولا فائدة من ورائها ولا يمكن أن توصل الى حل حقيقي للمشاكل ، ان هذه الصراعات لن تؤدى الا الى صراعات جديدة أخرى لن يفيد منها أحد على الاطلاق . ان أوروبا ، تلك القارة القديمة ، قد استغرقت في صراعاتها مدة عشرة قرون . والآن نحن ندرك تماما أن هذه الصراعات لم تكن لها أية أهمية .

اننا نعرف أن التضحيات كانت كبيرة ، ولكننا نعلم أيضا أنه لم تعد هنالك مشاكل حدود في أوروبا ، وهذا لصالح المواطنين الأوروبيين . ويجب أن نتعلم من جيراننا ونتعاون معهم بدلا من أن نشجعهم على هذه الصراعات غير المجدية .

ان عدم التقدم ، واستمرار الوضع القائم في قبرص مايزال ان يثيران الاهتمام الكبير . ففي بداية هذا العام كانت الآمال بفضل الجهود التي تبذلها منظماتنا تتركز حول المحادثات البناءة التي تجرى بين الطائفتين ، اللتين كانتا تتطلعان اليها منذ عدة أشهر .

وربما يقال الآن ان هناك أسبابا قوية لاطالة هذه المحادثات ، ولكنني لا أساير هذا القول . ففي الوقت الحاضر ، فان الموقف والحلول الاجتماعية تزداد صعوبة . وانني مازلت على اعتقادي بأن أزمة قبرص ومستقبل هذه الدولة ذات السيادة والتي هي عضو كامل العضوية في منظماتنا ، يجب أن يلقيا حلا فوريا من قبل الطائفتين تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة . وبعد وفاة الرئيس مكاريوس ، فانه يتعين على قادة الطائفتين في قبرص أن يستمروا في محادثاتهم ، ذلك أن الصراع هناك لا يمكن أن يؤدي الى نتيجة معينة . ويجب على الأجيال الجديدة في قبرص أن تتعاون في الاسهام في ازالة الخلافات ، وبناء وطن جديد تحيا فيه الطائفتان كمواطنين قبرصيين يفخرون بأنهم قبارصة .

ان على منظماتنا أن تقدم كل عون في احلال السلم وفي تقديم المساعدات الانسانية هناك . وأود أن أتحدث الآن عن موضوع يههم الانسانية كلها ، وهو السباق المسعور نحو التسليح .

لقد أثرت في العام الماضي موضوع التفاوت في النسب مابين الميزانيات العسكرية - التي تبلغ ٣٠٠ بليون - وبين الميزانيات المخصصة للتنمية لنحو ٢٠٠ مليون من البشر يعيشون في أشد حالات الفقر والذل .

ماذا نستطيع أن نقول لهم اليوم ؟ يمكن الاشارة الى مبالغ مقدارها ٣٥٠ بليون دولار مخصصة للنفقات العسكرية في حين أن من يتألمون من الجوع وسوء التغذية والأمية يتزايدون عاما بعد عام . ان الدول النامية تخصص للنفقات العسكرية في ميزانياتها ٢٠ ضعف ما تخصص للتنمية . ولكنني يجب أن أضيف ان البلدان النامية قد أصابها مس من هذا الجنون ؛ ان أن واردات الاسلحة المتطورة التي استوردتها تلك البلدان تزيد الآن على ٦ بليون دولار .

ويتعين علينا أيضا أن نشير الى الاسلحة المخترنة والتي لا يمكن الا أن تؤدي الى انفجار عالمي . ألم يحن الوقت كي نكف عن هذا الكلام من أجل اتخاذ اجراءات محددة ؟

في الربيع المقبل سوف تخصص دورة استثنائية لمنظمتنا لبحث مسألة نزع السلاح . ان هذه الدورة ستكون خطوة كبيرة للأمام من أجل تخفيف حدة الخطر المائل . اننا نرحب بهذه المبادرة ان انها سوف تمكننا من ان نحدد بالدقة هذه المشكلة الخطيرة بالنسبة للانسانية .

واننا نتساءل بكثير من الحزن عما اذا كان يمكن لمنظمتنا مجابهة هذا التحدي ؟ ان القرارات التي ستتخذها تلك الدورة الاستثنائية يجب الا تظل حبرا على ورق ، والا فان الامم المتحدة سوف تخاطر بالتخلي عن مهمتها للحفاظ على السلام .

وهناك من وجهوا قبل الآن ، وقبل أن يعرفوا مسألة الدورة الاستثنائية المخصصة لنزع السلاح ، نداء لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لمعالجة هذه المسألة . وانني اتعجب ما اذا كانت مبادراتهم الأولية تقتصر على هذه النقطة ؟ أم انهم لا يريدون ان يسطلعوا منذ عام ١٩٧٨ بالالتزامات الضرورية من اجل انجاح هذه المهمة العاجلة ؟ وانني اعتقد ان تأجيل هذه الدورة يعني رفض اللجوء للعمل من اجل نزع السلاح ، كما انه يعتبر اعترافا بأن تحسين حال بلايين البشر ليس هو الهدف الأول الذي يعملون من أجله .

ان القضية ليست قضية عقد مؤتمر عالمي ، أو عقد دورة استثنائية للامم المتحدة لنزع السلاح لان النجاح في هذه الخطوة لا يتوقف على الخطب الجميلة ، ولكن على الاستعداد من أجل الالتزام بالقرارات التي سوف تتخذها الامم المتحدة .

لقد استرعت بالفعل الانتباه في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة الى الهوة التي تفصل بين الميزانيات العسكرية وبين الميزانيات المخصصة للتنمية . ان الغذاء والذين يتألمون من سوء التغذية ومن عدم توافر المساكن أو فرص التعليم نوجه هذا النداء للافراج عن الموارد المستخدمة الان في الدمار وتخصيصها لقضية نبيلة ألا وهي تمكين هؤلاء من المشاركة في ثروات هذا العالم ، حتى لا تبقى عبارة " حقوق الانسان " كلاما لا معنى له بالنسبة لهم .

ماذا يمكننا أن نقول بالنسبة لاقامة وضع اقتصادي عالمي يسمح لهؤلاء بالمشاركة في هيكل اقتصادي على أساس أكثر انصافا ؟

ان الصورة القائمة في هذا المجال مازال تتمثل في الوضع الاقتصادي العالمي ، وكلنا يعلم ان هناك مشكلات التضخم والبطالة وهي المشكلات التي لا تساعد على تنمية مجتمعاتنا . وما لاشك فيه ، ان نتائج ما يسمى بمؤتمر الشمال - الجنوب لم تحقق آمال البلدان النامية وجهودها . وانني لأؤكد ان ذلك ينطبق أيضا على آمال ما يسمى بالبلدان المتقدمة النمو أيضا . ورغم هذه النتائج المخيبة للآمال فلنحاول مواصلة حوارنا ، ولنحقق نتائج ملموسة ، ولنسعى الى تسوية وحلول وسط لهذه المشاكل بغية تقليل الهوة التي تعدّ خطرا يهدد السلم العالمي ، وهي الهوة التي توجد في التوزيع غير المنصف للثروات بين بلداننا . ان الدورة السابعة الاستثنائية ، ومؤتمر التجارة والتنمية (الاونكتاد) في نيروبي ، والمؤتمر في باريس قد أوضحا الطريق السليم لنا . ومن هنا يجب علينا أن نتجنب الخلافات والنقاش غير المجدى ان الهدف الاساسي هو ان نتوصل الى تحقيق الاهداف المشتركة . ان عدم التوصل الى نتائج في الدورة الحادية والثلاثين امر لا يدعو للتفاؤل . ولكن هل كان مقبولا ان نتوقع نتائج كبيرة من هذه الدورة ؟ على كل حال فانني ما زلت متفائلا لانني لا أؤمن بالشعار الذي يقول " كل شيء أو لا شيء " لأن هذا الشعار لن يؤدي الى اية نتائج . ويتعين علينا أن نلتزم بالحوار المستمر ، وهذا الحوار يمكن أن يتعرض لأزمات ، تلك الأزمات التي تميز كل الاعمال الانسانية الكبيرة . هناك ١٥ دولة ذات سيادة توجد خلافات بينها - سواء في تاريخها ، أو في مستوى تطورها ، أو ثقافتها ، الا ان هذه الدول جميعا يجب ان تعمل سويا من اجل تحقيق الازدهار والسلم والكرامة لكل منها . ولن نصل الى تحقيق هذا

الهدف خلال أربع وعشرين ساعة فقط ، أو حتى في سنة واحدة ، بل نحن ننجح اذا ما سمحنا لأنفسنا بالتفكير والدراسة والبحث في اطار المنظمة الدولية فاذا ما سمحنا لمثل هذه الدراسات بأن تشعر وتحقق نتائجها فانه يتعين ان يلتزم الجميع بما نتوصل اليه من نتائج والى تعبئة كافة الجهود والطاقات من اجل التوصل الى الهدف النهائي الا وهو اقامة نظام اقتصادى عالمي ، هذا النظام لا يمكن أن نتوصل اليه من خلال مؤتمر عالمي واحد بل ان يتم من خلال عدد من المؤتمرات المتخصصة التي يعد لها بالتفاوض بين المجموعات الاقليمية .

انني لست متفائلا جدا ، ولكنني أرجو الا تعتقدوا ان هذه الملاحظات المتعلقة باستمرار الخطر الذى يهدد السلم العالمي ، واستمرار الشفرات في النظام الاقتصادى العالمي ، ليست موجهة الى منظمة الامم المتحدة بل انها تعكس فقط ارادتنا في ان يلتزم الجميع بالميثاق وبالقرارات التي تصدر عن منظمنا .

انني أريد ان اعرب من هذا المنبر عن مخاوف دولة صغيرة ، هي دولتنا التي وضعت كل آمالها وكل ثققتها في الوفاق بين الامم التي تسمى نفسها " بالمتحدة " ، ولذلك فاننا نحبي بحماس كل نجاح ، ويبدو لنا ان هناك مشاكل كبيرة الا انه يتعين علينا أن نعمل بأسرع مايمكن لحل هذه المشاكل .

ولفترة طويلة يجب علينا ان نتعايش مع نواحي الفشل والنجاح ، ولكنني مقتنع باننا سوف نستفيد من الامكانات الكبيرة التي تتيحها لنا هذه المنظمة العالمية التي ولدت من حالة الاضطرابات ومن فوضى الحماقة الانسانية بهدف الوصول الى مستقبل أفضل للبشرية .

ويعد ما يربو على ثلاثين عاما منذ انشاء منظمنا هذه ، مطلوب منا ان نواجه هذا التحدى ، ويقدم لنا ميثاقنا الافكار الاساسية ويتوقف علينا أن نكيف انفسنا مع المتطلبات الجديدة في تطویر عالمنا .

ان هذه مهمة مجيدة وتستطيع كل دولة أن تسهم في السلم العالمي وفي الحياة المادية والفكرية للشعوب ، فاذا ما فشلنا في تحقيق هذا الواجب فاننا سنستحق أسوأ ادانة من أبنائنا .

الرئيس: أتوجه بالشكر ، باسم الجمعية العامة ، لرئيس حكومة دوقية لكسمبورغ ووزير الخارجية والتجارة والرئيس السابق للجمعية العامة ، وذلك على البيان الهام الذي أدلى به .
أصطحب السيد غاستون ثورن ، ورئيس حكومة دوقية لكسمبورغ ووزير الخارجية والتجارة بها الى خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد سييراسبوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تحدث باللفظة اللأوية ، وقدّم الوفد النص باللغة الفرنسية) : باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، يسعدني أن أتوجه بتحية حارة لجميع السادة المندوبين الحاضرين هنا .
وأود ان أهنيء السيد لازار موجسوف ، وكيل الوزارة الاتحادى للشؤون الخارجية فى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الموحدة بمناسبة انتخابه الاجمعي لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وانني لعلى ثقة من أنه عن طريق جهودنا المشتركة ، وعن طريق محاولاتنا المشتركة ، فان أعمال هذه الجمعية العامة ستكفل بالنجاح .
كما أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهنيء السيد كورث فالدهايم أمين عام منظمة الامم المتحدة بمناسبة مد فترة رئاسته لفترة ثانية بواسطة الدورة السابقة للجمعية ، ويسعدني أن أعرب عن تأييدنا وتعاوننا الدائم من أجل حسن سير عمل هذه المنظمة الدولية .
أود بصفة خاصة ، أن أعرب عن تهنئتنا الحارة وتحيتنا المخلصة لجمهورية فييت نام الاشتراكية التي عرفت بكفاحها ونضالها ضد الاستعمار ، والامبريالية والاستعمار الجديد من أجل السلم والاستقلال الوطني ، والصدقة ، والتعاون الدولي ، فقد استعادت حقها المشروع داخل اطار عضويتها بالامم المتحدة . ان انضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية الى الامم المتحدة يشكل انتصارا لشعب فييت نام ولشعوب العالم أجمع ، وللامم المتحدة نفسها .
كما أود أيضا أن أرحب بانضمام جمهورية جيبوتي الى عضوية منظمنا الدولية .

لقد طرأت تغييرات كبيرة خلال عام واحد على الموقف الدولي ، وذلك بفضل انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة التي سيتحفل بذكراها الستين في القريب . ان الاشتراكية التي رأت النور في بلد واحد قد تحولت الى منظومة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، واتسع نطاقها ، وتدعمت أو أصرها في مختلف الميادين . وبعد مؤتمر القمة الذي عقد في كولومبو عززت البلدان غير المنحازة تضامنها مع الكفاح ضد الامبريالية من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان حركات التحرر الوطنية في آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، التي شجعتها انتصارات شعوب فييت نام وكمبوتشيا ، ولا و ضد المعتدين الامبرياليين ، قد اخذت تزداد وتحقق مزيدا من الانتصارات . وبالنسبة للدول الرأسمالية ، فان حركة نضال العمال من أجل حرية ديموقراطية ، ومن أجل حياة أفضل ، قد اخذت تكتسب حظا متقدما يوما بعد يوم . وازاء هذا الموقف فان الاستعماريين ردا و بطرق مختلفة فلجأوا الى الدعاية المضللة والى التجزئة والى سياسة التطور السلمي مستخدمين مناورات التخويف ، والتدخل والعدوان بهدف كبت الثورة واعاقة التقدم . وان توازن القوى في العالم يميل في صالح قوى السلم والاستقلال الوطني، والديموقراطية ، والتقدم الاجتماعي . انه ليسعدني أن أقول أنه خلال الاثنى عشر شهرا الماضية فان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، التي اعتمدت على قوتها الذاتية ، كما استندت الى التأييد والدعم اللذين تلقاهما من البلدان الصديقة في مختلف انحاء العالم ، قد بذلت جهودا كبيرة من أجل الدفاع عن بلدنا واعادة توحيدده .

اننا ندرك أن عملية تعمير البلاد ، وعملية دعم نظام جديد من المهام الشاقة وانها تحتاج الى كثير من الوقت . وبلاضافة الى ذلك فيجب ان نقرأ ايضا بانه علينا أن نواجه المحاولات الرامية الى تقويضنا من جانب اعداء النظام الجديد . وعلى الرغم من ذلك فان لاوتسمى الى تدعيم النظام الجديد ، وتسمى أيضا الى تحقيق نجاح كبير في مجال الحفاظ على السلم والا من والنظام في مختلف انحاء البلاد ، وفي تضييد جراح الحرب ، وتصفية آثار النظام القديم البالي ، وأيضا من أجل اعادة انعاش الاقتصاد وتطوير ثقافتنا وتحسين حياة الشعب . ولذلك اود أن أعرب عن رغبتنا في أن نوطد وندعم جهودنا من أجل السلم والاستقلال ، والصدقة ، والتعاون الدولي ، ورخاء العالم أجمع .

وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن شكري وامتناني لمنظمة الامم المتحدة وجمهورية
فييت نام الاشتراكية وكمبوتشيا الديمقراطية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
وجمهورية الصين الشعبية ، وغيرها من البلدان الاشتراكية ، ودول عدم الانحياز ، والدول الصديقة
وأيضاً للمنظمات الدولية ، وللشعوب المحبة للسلم في العالم أجمع ، بما فيها الشعب الأمريكي
التقدمي ، هذه الدول التي قدمت الدعم والتأييد لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولشعب لاو .
ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد انتهجت منذ انشائها ، أى منذ عامين ، سياسة
السلم ، والاستقلال ، والمحبة ، وعدم الانحياز ، ومن هذا المنبر أكرر مرة اخرى موقفنا الذي اشترت
اليه من قبل . ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تسعى دائماً لدعم علاقاتها الخاصة ، وعلاقات
حسن الجوار مع جمهورية فييت نام الاشتراكية وكمبوتشيا الديمقراطية على أساس الاحترام المتبادل
للاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي في روح من التعاون الاخوى والمصلحة المتبادلة .
ونحن لعلى ثقة من أن جمهورية فييت نام الاشتراكية ستتمكن من المساهمة الفعالة
في أعمال الامم المتحدة وستساهم ايضاً في تحقيق أهدافها .
ونحن لعلى ثقة من أن المجتمع الدولي سيقدم تأييده بجميع صوره وأشكاله من أجل
اعادة تعمير فييت نام التي عانت طويلاً خلال عشرات السنين من حروب العدوان المدمرة . ولذلك
فاننا نعتقد ان الولايات المتحدة لن تتخلى عن التزاماتها من أجل المساهمة في ازالة آثار
الحرب ، ومن أجل تعمير فييت نام في فترة ما بعد الحرب .
ونتعهد بتقوية التضامن والصداقة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ومع الصين
الشعبية ، ومع البلدان الاشتراكية الاخرى .
وسنمضي في دعم التضامن مع دول عدم الانحياز ، وسنؤيد دائماً حقوق الشعوب في
سيادتها ووحدة اراضيها ، ومن أجل نظام اقتصادى دولي جديد .
اننا نؤيد فكرة دعم السلم وتطوير العلاقات بين البلدان التي تنتهج نظاماً سياسياً مختلفة
على أساس الاستقلال ، والسيادة ، وسلامة الاراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ،
والمصلحة المتبادلة ومن اجل تعاون دولي مشر .

ويوصفنا دولة من جنوب شرقي آسيا ، فاننا نسعى لدعم العلاقات التي تتسم بالصداقـة والتعاون بصورها المختلفة مع دول هذه المنطقة على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ، ووحدة الأراضي ، والمساواة ، والمصالح المشتركة ، ولا نسمح لأية دولة أجنبية باستخدام أراضي الدول الأخرى كقاعدة لعدوانها والتدخل المباشر أو غير المباشر ضد دولة أخرى . اننا ضد وجود القواعد وقوات العدوان الاستعماري في هذا الجزء من العالم ، وفي الوقت نفسه ، فاننا نؤيد الكفاح من أجل الاستقلال القومي والسلم والديمقراطية ، ومن أجل الحياد الحقيقي لدول هذه المنطقة .

ان جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، كانت تتطلع دائما الى وجود علاقة جوارطية مع مملكة تايلند على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي ، ولكن من المؤسف أن تايلند تنتهج سياسة مختلفة ولا تؤدي الى هذه الأغراض التي تسعى اليها جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، ولكن على الرغم من ذلك ، فان حكومة جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية لن تألوا جهدا من أجل تحسيـن العلاقات بين تايلند ولا و وذلك داخل اطار المصالح المشروعة لشعبي البلدين .

ان جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ترغب في اقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعلى أساس المساواة المشتركة ، وعلى الولايات المتحدة أن توقف جميع أعمالها العدوانية ضد جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، وعليها أيضا ألا تتخلى عن دورها في المساهمة في ازالة آثار الحرب ، واعادة تعمير الاقتصاد القومي لجمهورية لا و في فترة ما بعد الحرب .

اننا نؤيد الجلاء السريع والشامل للقوات الأجنبية من كوريا الجنوبية ، ونؤيد موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالنسبة لا عادة التوحيد السلمي للبلاد .

ونحن نؤيد كل التأييد النضال العادل الذي تخوضه الشعوب العربية ، وشعب فلسطين من أجل استعادة أراضيها العربية التي احتلتها اسرائيل بطريقة غير مشروعة ، ومن أجل حقوقها القومية الأساسية ، واستعادة الشعب الفلسطيني لهذه الحقوق بما في ذلك حق اقامة دولة فلسطينية .

وان منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب فلسطين يجب أن تشترك على قدم المساواة بكامل حقوقها مع الأطراف في جميع المفاوضات بغية تسوية المشاكل المتعلقة بالسلم في الشرق الأوسط .

(السيد سيرا سبوت ، جمهورية
لا و الديمقراطية الشعبية)

اننا نؤيد شعوب افريقيا الجنوبية ، وزيمبابوى وناميبيا في كفاحها ضد العنصرية والفصل العنصرى ، وضد التدخل والعدوان الاستعمارى ، ومن أجل استقلالها القومي ، وضد الاضطهاد ، والاستغلال على أيدي الأقلية العنصرية ، ومن أجل تحقيق الديمقراطية ، وتحقيق التقدم الاجتماعي .
اننا نؤيد شعب موزامبيق وأنغولا في كفاحه من أجل الدفاع عن استقلاله القومي ضد العدوان الاستعمارى ، وضد أعمال الرجعية .

اننا نؤيد كفاح شعب كوبا ضد الضغط الخارجي ، وضد المقاطعة الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة .

ونحن ندين طفمة بنوشيه الفاشيستية التي تقوم بأعمال القمع الدموية ضد الشعب الشيلي ، ونحن نشجع بقوة الكفاح العادل للشعب الشيلي من أجل الحرية ، والحقوق الديمقراطية .
كما نؤيد شعوب أمريكا اللاتينية في كفاحها ضد مناورة الاستعمار الجديد ، ومن أجل الدفاع عن استقلالها ، وعن سيادتها ، وعن مواردها الطبيعية ، ومن أجل اقامة علاقات دولية على أساس المساواة .

لقد لاحظنا أن أعضاء الأمم المتحدة قد بلغ عددهم الآن ١٤٩ عضوا ، ولكن مما يؤسف له أن هناك بعض البلاد التي ماتزال تنتهج سياسة التخويف ، والتدخل والعدوان ضد غيرها من البلاد ، وأن حكومة بلاد أخرى تلجأ الى القمع اللانساني لشعوبها التي تناضل من أجل حق البقاء ، ومن أجل الحرية الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وضد العنصرية ، وضد التفرقة العنصرية ، ولكن في الوقت نفسه من أجل اخفاء انتهاكاتهما لحقوق الانسان ، فان قادة تلك الدول يتشدقون بمزاعمهم بالدفاع عن حقوق الانسان ، ولكن ذلك لا يخدم أحدا ، بل على العكس من ذلك ، فان الوأى العام العالمي ، قد أخذ يزداد شدة في استنكار وادانة هذه الأعمال الاجرامية .

ان لا وبلد صغير يبلغ تعداداه ٣٥ مليون نسمة ، وقد عانى طوال عشرات السنين من الحروب العدوانية الاستعمارية المدمرة ، ولذلك فاننا نأمل في امكان الارتفاع بمستوى المعيشة في البلاد واثراء لاوس ، وجعلها تتمتع بالرخاء .

وفي مجال التعمير الوطني فاننا نعتمد أساسا على جهودنا الذاتية ونأمل أن نطلقى التأييد والتعاون في مختلف الميادين من الأمم المتحدة ، ومن البلدان الصديقة ، ونحن على ثقة من أن الجمعية

العامّة في دورتها الحاليّة ستسعى لايجاد السبل والوسائل المناسبة بغية مد التأييد والمساعدة الفعالة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

ونحن نتعهد ببذل كل الجهود الممكنة من جانبنا للمساهمة ، مساهمة ايجابية في أعمال هيئة الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن السلم ودعم أوامر الصداقة والمحبة ، وتشجيع التعاون والتقدم لشعوب العالم .

وختاماً ، فاني آمل نجاحاً عظيماً لعمل الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد بطرس (لبنان) : حضرة الرئيس ، يسعدني أن أعرب لكم عن أحر التهاني بانتخابكم رئيساً للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ان الثقة الاجماعية التي حملتكم الى الرئاسة ، لهي دليل على ما تتمتعون به من كفاءة ، ومن صفات شخصية مرموقة ، ولي وطيد الأمل ، بأن طول باعكم في شؤون العلاقات الدولية ، سوف يؤهلکم لادارة جلساتنا بما نعده فيكم من مقدرة وخبرة .

ويطيب لي أن أوجه تحية تقدير الى سلفكم السفير شيرلي أميراسينغ (Shirley Amerasingh) الذي تولى بجدارة رئاسة الدورة السابقة وأن أشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في خدمة السلام العالمي وتدعيمه .

ويعد ، فان الوفد اللبناني يرحب بانتساب فيتنام وجيوتي الى عضوية الأمم المتحدة ، مما يتفق مع عالمية المؤسسة ، ويوسع قاعدتها ، ويسهل عليها أداء رسالتها على أكمل وجه .

يهمني ، قبل أن أتعرض الى المواضيع التي تتناولها المناقشة العامة ، وأتوسع في الشؤون التي تعني منطقة الشرق الأوسط ، وبلادى بصورة خاصة ، أن نشدد على ظاهرة لها مغزاها ، وهي أن لبنان يشارك في هذه الدورة ، بعد انطلاق مسيرة السلام فيه ، ووفد يرمز الى رغبته العميقة في الحياة على أسس سليمة ، وفي استمراره وطنا واحداً ، لشعب واحد برعاية رئيس انبثق من انتخابات دستورية حرة .

ان الحقبة الزمنية ، التي تفصلنا عن الدورة السابقة قد حفلت بأحداث قريبة وبعيدة كانت انعكاساتها مزيجاً من الترقب والقلق . فلقد تابعنا باهتمام تطور العلاقات بين الدول العظمى ، والحوار بين الشمال والجنوب ، مروراً بالحالة في بعض المناطق الساخنة ، كإفريقيا وقبرص والشرق الأوسط ، كما تابعنا خطر انتشار الاسلحة النووية ، ومسألة ارتباط الأمن السياسي ؛ والعسكري في العالم بالازدهار الاقتصادي فيه .

ان جدول الاعمال لهذا العام ، يحوى عدداً كبيراً من المواضيع التي سبق للوفد اللبناني ان شارك في مناقشتها ومعالجتها ، سواءً في الدورات السابقة للجمعية العامة أو في اجتماعات الوكالات المتخصصة ، أو في المؤتمرات الدولية التي ترعاها الامم المتحدة . ولنا هيال هـذـه القضايا ، مواقف ثابتة ومعروفة ، أرى نفسي في غنى عن التطرق اليها بأسهاب ؛ مكتفياً بالتسجيل هنا ان المواقف اللبنانية تنسجم مع نص الميثاق وروحه ، وتتفق مع سنة التطور ومع سياسة عدم الانحياز ومطالب الدول النامية .

ان لبنان ما فتئ ، منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة ، يبدي تعلقه بمبادئها مؤكداً في آن واحد ، ايمانه بضرورة التعاون الدولي وفوائده ، وحرصه على السلم المبني على العدالة لما فيه خير جميع الشعوب .

لو استطاع مجتمعا الدولي ، ان يجد في الوقت المناسب ، الحلول اللازمة للقضايا الخطيرة التي اصبحت مزمنة على جدول اعمال الامم المتحدة ، لما اضطرب هبل الامن في العالم الى الحد الذي نعاني منه اليوم ، ولما اتسعت شقة الخلاف بين الشعوب في مناطق متعددة ، ولما تعرض دور المنظمة العالمية لما يشبه التعطيل . ولو استطاعت المنظمة ، ان تحرر العالم من عقدي الخوف والظلم ، لكان السلام الآن يرفع رايته في جميع أنحاء المعمورة . الا أن الواقع هو على خلاف ماتقدم والمسؤولية مشتركة .

واذا كان من غير الجائز ان نعفي احداً من تحمل هذه المسؤولية ، فان الدول الكبرى تتحمل التبعة التي تتناسب مع ضخامة الطاقات المتوافرة لديها ، فضلاً عن ان ميثاق الامم المتحدة يجعلها مؤتمنة على السلام والأمن في العالم .

أقول هذا بيقين - ياسيدى الرئيس - ولكن دون مرارة ، وذلك بالرغم من ان بلدى كان ضحية من ضحايا استمرار أزمة الشرق الأوسط .

وأرى ، هنا ، ان اتوقف عند أزمة الشرق الاوسط قبل أن أتكلم عن بلادى ، لأن هـذـه الأزمة التي تملأ احداثها قاعات الامم المتحدة واروقتها ، منذ ثلاثين عاما - كان لها أسـوأ الانعكاسات على اوضاع لبنان .

ان لبنان كان دائما في طليعة المدافعين عن القضية الفلسطينية . وموقفه منا لم يتغير ، وهو مازال موقفا قائما على الاسس التي اتفقت عليها الاكثية الساحقة من الدول الاعضاء في المنظمة ، الاسس التي عبرت عنها قرارات مجلس الامن والجمعية العامة على حد سواء ، وبصورة خاصة القرار رقم ٣٢٣٦ (د-٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، وهي قرارات أكدت كلها مبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الارض بالقوة ، ودعت اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي المحتلة ، واعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة .

وكان من جراء تفاقم أزمة الشرق الاوسط ، ان اضطرب الاقتصاد الدولي فتفجرت أزمة الطاقة في العالم ، وهي مازالت تتفاعل بحيث لم يعد ممكنا ايجاد حلول لها ما لم يتحقق الاستقرار في المنطقة .

ان الدبلوماسية الدولية ، مهما حاولت ان تفك الارتباط بين أزمة الطاقة وأزمة الشرق الأوسط ، فهي لن تستطيع أن تتجاهل هذا الواقع الذى يفرض نفسه .

لقد آن للمنظمة العالمية ان تساعد الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه كاملة ومنها حق تقرير المصير واقامة وطن على ارض فلسطين . آن لها ان تؤمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران /يونيه ١٩٦٧ . آن لها ان تضع حدا نهائيا للانتهاكات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك اقامة المستوطنات وتطبيق القوانين الاسرائيلية على مواطني هذه الاراضي .

ولا بد لنا من الاشارة الى ان الدول العربية قد التزمت ، فيما يتعلق بقضية فلسطين ، بمواقف تنبع من رغبة صادقة في تحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط ، سلام مبني على مبادئ الحق والعدل وعلى قرارات الامم المتحدة المتخذة في جميع هيئاتها . واذ لم تحقق المنظمة

الدولية هذه المبادئ، فاننا نخشى أن تصبح شرعية الغاب ناموس العلاقات بين الدول .

وفي هذا السبيل ، يؤيد لبنان المساعي المندولة لاقرار السلام الدائم والعاقل فـي المنطقة على أساس قرارات الامم المتحدة الهادفة الى عقد مؤتمر جنيف على نحو يؤمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد سبق للبنان ان طلب من المراجع المعنية ، دعوته الى الاشتراك في المؤتمر عند انعقاده ، لا للمساهمة في تحمل مسؤولياته في اقرار السلام فحسب ، بل كذلك للدفاع عن مصالحه وحقوقه في أي موضوع تتناوله المفاوضات ، مع العلم ان الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا ليست موضع بحث او نقاش من اي نوع .

وانا ظلت الامم المتحدة ، في مختلف هيئاتها ، على حالة من السلبية ، واللامبالاة ازاء ما تشهده من خرق لمقرراتها ، فستظل تدور في حلقة مفرغة وستصبح منطقة الشرق الاوسط ارضا خصبة لانفجارات متعاقبة قد تؤدي الى مواجهات اكر خطرا وأوسع نطاقا .

انني اعني ما أقول ، وانا اتحدث بكل اهتمام عن القضية الفلسطينية ، واحذر من خطر الانفجار ان هي لم تعالج معالجة سليمة وعادلة ، ان لبنان ، الفريد في العالم بتفاعل مختلف التيارات الفكرية والانسانية والروحية على ارضه ، لبنان الذي ضرب مثلا رائعا للتآلف والتعايش والتكامل بين الحضارات والمعتقدات ، ان لبنان كان في السنتين الاخيرتين مسرحا رهيبا لاعنف الاحداث . وايا كانت الاسباب المباشرة للاحداث الدامية التي وقعت فيه والتي لن اخوض في بحثها اليوم ، فلا ريب ان عنصرا رئيسيا من عناصر مأساته قد ولّدت القضية الفلسطينية بعد أن تأخر ايجاد حل عادل ودائم لها ، وبالتالي بعد أن تضخم الوجود الفلسطيني في الأراضي اللبنانية ، وبعد ان اضطرب هذا الوجود ، وبعد ان تفاقمت التناقضات في الشرق الاوسط بين الدول والسياسات المختلفة .

وانه لثمن باهظ هذا الثمن الذي دفعه لبنان ، وهو ما يزال يتحمل مايفوق طاقته فـي هذا المجال . ان حرب لبنان كانت ، في اكر جوانبها ، نتيجة لظلم ارتكب ضد شعب طرد من ارضه وحرّم وطنه ، فانعكس الظلم ظلما وولّد العنف عنفا في بلد الضيافة البرئ مما اصاب فلسطين .

ان التسامح الذى جعله لبنان شرعة لعلاقاته مع الغير ، وموقفه المنفتح من العقائد والانسان كأنما قد ارتدا عليه ، فاصبحت ميزاته وبالا عليه . ومما ساعد على ذلك تركيبه الخاص وتمرسه بالنظام الليبرالي الحر .

لقد خيل الى بعض اللبنانيين يوم كان القتال دائرا على ارضهم ، ان العالم تخلى عنهم وعن القيم التي يمثلونها ، الى ان قامت الجمهورية العربية السورية ، الشقيقة الوفية ، بمبادرتها الماثورة في احلك ايام المحنة ، ثم ساندتها بعض الدول العربية الشقيقة ، ثم المجموعة العربية في مؤتمر القمة في الرياض والقاهرة . وبفضل ما اتخذ من اجراءات عقب ذلك ، تمكن لبنان من قطع مراحل على طريق استعادة امنه وعافيته . غير انه لا يزال في دور النقاهة ، وهو يواجه الآن مشاكل معقدة لاعادة التعمير والبناء* ، كما انه يواجه في جنوبيه تحديات واعتداءات ومحاولات ابتزاز ، تعرض هذا الجنوب والمنطقة بأسرها لاطار جسيمة .

وانذا كان يطيب للبعض ان يريح ضميره باعتقاده أن القتال والخراب والدمار والتهجير والالام التي يعاني منها جنوب لبنان ، هي كلها نتيجة حتمية لازمة الشرق الاوسط ، وان يسترسل في التقاعس عن اتخاذ التدابير الكفيلة برفع الظلم عن هذا الجزء العزيز من وطنها بانتظار حل ازمة الشرق الاوسط ، فان اللبنانيين الذين يعانون الكثير من الاضطراب في الجنوب ومن التحركات الجارية فيه ومن التصادم الذي لا بد ان تفضي اليه ، لا يسعهم ابدا التسليم بالمنطق القائل ان حل ازمة الجنوب او سواها يتوقف على حل ازمة الشرق الاوسط . وذلك بالرغم من ان اللبنانيين يدركون تماما ما للقضية الفلسطينية ولذبولها من تأثير في محنة الجنوب وفي ازمة لبنان بوجه عام . هذا مع العلم ان لبنان لا يستطيع ان يتحمل بمفرده اعباء التردد والتخاذل في حل ازمة الشرق الاوسط بحيث تصبح ارضنا الساحة الوحيدة للصراع في المنطقة فندفع بذلك ثمن ما يرتكبه غيرنا من اخطاء .

ان الاحداث المؤلمة في الجنوب تشكل خطرا يهدد المنطقة وربما العالم بأسره . والسلطات اللبنانية ، ان تدرك ابعاد المحنة في الجنوب ويعانيه المواطنين فيه ، لا تدخر جهدا في معالجتها بالوسائل والطرق التي تراها مجدية . وانطلاقا من هذه الغاية نفسها ، تمكنت السلطات اللبنانية ، بمعاونة الشقيقة سوريا ، من ان تضع في شعورا برنامجا لتنفيذ مقررات قمتي الرياض والقاهرة ، واننا لنعمل جادين في توفير المناخ اللازم لتطبيق هذه المقررات في الجنوب بأسرع ما يمكن واعادة السلام الى هذه الارض اللبنانية ، خصوصا بعد ان توقف القتال فيها ، كما تعلمون وان لبنان ليعتمه ، في هذا الصدد ، على حرمة العهد وعلى المساندة والتأييد اللذين توفرهما له صداقات في العالم ، عبأها لهذا الغرض . وبالرغم من الصعوبات التي يصطدم بها هذا النهج ، فان املنا وطيد في هذه المرحلة الدقيقة ، في ان تتغلب روح السلام وحسن النية وضبط النفس والتعقل على اى اعتبار آخر ، فيستتب الامن نهائيا في الجنوب بزوال جميع اسباب القلق والتوتر فيه .

كذلك لا اخالكم تجهلون ضخامة الذبول التي يروح لبنان تحتها نتيجة للمحنة التي قاساها . ولذا فان لبنان يناشد الاسرة الدولية ومنظمتكم بالذات ان توفر له المزيد من الدعم المادي والمعنوي الذي يؤهله لاستعادة دوره الانساني والحضاري . ولا يسعني هنا الا ان اتقدم بعميق

الشكر والتقدير الى الدول الشقيقة والصديقة التي تعاطفت ومازالت تتعاطف معنا في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها في اعادة بناء مؤسساتنا . ويهمني ان انوه في هذا المجال بجهود الامين العام الدكتور فالدهايم الذي سعدنا باستقباله في لبنان ، فكانت فرصة اعرينا له فيها عن شكرنا من اجل اهتمامه ببلدنا ومساعدته لنا . كما انني انوه بالجهود التي تبذلها منظمة الامم المتحدة بمختلف هيئاتها وعن طريق البرامج المتفرعة عنها والخبراء العاملين حاليا في بلدنا والمنتدبين من مختلف الوكالات المتخصصة . وواجه ايضا خالص الشكر الى المنظمة الدولية للصليب الاحمر التي اضطلعت في ظروف صعبة للغاية برسالتها الانسانية .

حضرة الرئيس ،

ان اقامة وتشبيت سلم عادل في الشرق الاوسط في نظر لبنان مسألة حيوية ، ولذا فانني يناشد المنظمة ان تبادر الى اداء واجباتها وفاء منها لشرعتها .

ومهما يكن من امر فاني اؤكد ان لبنان مصمم على ان يدافع عن سيادته وعن استقلاله وعن ارضه ضد اي اعتداء ، وعلى فرض احترام حقوقه بجميع الوسائل وفي طليعتها حقه المطلق دون سواء في اثاره اي موضوع او شأن يتناول اراضيه او قضاياه او مواطنيه .

فالى جميع الذين راودهم او يراودهم حلم استغلال الفوارق في لبنان والمفارقات في الشرق الاوسط ، نقول ان هذا البلد مصمم على العيش بوئام في اطار كالدى عاش فيه قبل الاحداث الاخيرة ، - اطار يؤمن لعناصر شعبه التكامل والتآلف . كذلك نقول ان لبنان مصمم على ان يصون شؤونه من اي تدخل وان يضطلع على اكمل وجه ، برسالته في العالم العربي وفي العالم اجمع .

ان الالام التي عانى منها شعب لبنان قد جعلته اكثر تعطشا للعدل والانصاف سواء كان ذلك بالنسبة الى قضاياه الذات او بالنسبة الى اية قضية عادلة .

ان الرهان على السلم او الحرب في اي بلد من بلدان الشرق الاوسط ، هو رهان يتوقف عليه ليس فقط التوازن السياسي والاقتصادي في العالم بل ايضا مصير الاجيال الحاضرة والمقبلة . وهذه حقيقة لا نخالها تغرب عن بال القادة المسؤولين .

تعلمون ، سيدي الرئيس ، ان البلد الذي امثل يقع في بقعة من العالم نشأت فيها وتصارعت وتلاقت تيارات رئيسية في تاريخ الانسان . لقد عرفت بلادى حضارات كبرى كما انها شاهدت زوال

حضارات وحضارات . وكلما ضرب معول في عمق الارض كشف اثارا متعاقبة هي بقايا مدن وهياكل ونصب اقيمت عربونا للتجدد المستمر في المجتمعات البشرية على ارضنا .

ولقد بقي لبنان هو اياه يشهد من اعاليه وشواطئه هذا العرض الفريد ، الذي توالى على مدى الاف السنين ، والذي استمد منه روحه ومدنيته وانفتاحه ، وهذه كلها قوام رسالته . واصبح لبنان مصدرا للحضارة ولتبادل الافكار والاشياء ، فاقام بينه وبين سائر الشعوب روابط عززها تعلق بتراث عريق وفيّ للقيم الانسانية ، وحب للتبادل بين البلدان والشعوب .

هكذا علمنا تاريخنا ان الحياة لا بد ان تتغلب على الموت ، والتلاقي على التباعد ، والحقيقة على الضلال ، وانه لا بد للانسان من ان يذلل الصعاب مهما امتدت ، شرط ان يتوفر فيه الايمان والثقة والاخلاق .

بهذا اختم كلمتي متمنيا ان يلاقي ايماني بمستقبل وطني لبنان وبديمومته وبحكمة منظمتمكم وبعدها تجاوبا فعّالا مع ما يجيش في صدوركم من ايمان باوطانكم وبمستقبل البشرية جمعاء .

خطاب فخامة السيد سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة هذا الصباح الى خطاب السيد رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

اصطحب السيد سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني ان ارحب بصاحب السعادة السيد سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، في الامم المتحدة وادعوه للتحدث امام الجمعية العامة .

السيد ربيع علي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) السيد الرئيس ، يسعدني ان اهنئكم ، بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، ان في انتخابكم بالاجماع تقديرا لكفاءتكم ، وتكريما لبلدكم الصديق - يونسلافيا - التي تعد من رواد حركة عدم الانحياز وتلعب دورها القيادي فيها . كما نتوجه بالشكر والتقدير الى سلفكم الذي ادار المناقشات في العام الماضي بنجاح تام . ويسرني ان ارحب بانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية الى عضوية الامم المتحدة الذي نعتبره مكسبا كبيرا لحركة التحرر في العالم ، وانتصارا ودعما لقوى التقدم والسلام . كما نرحب ايضا بانضمام جمهورية جيبوتي الشقيقة التي نالت استقلالها ، وبادر شعبها في العمل على صيانة سيادته وتحقيق تطوره المستقل .

يصادف هذا العام الذكرى العاشرة ، لاستقلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وقبل ذلك خضعت بلادنا طيلة ١٢٩ عاما لحكم استعماري أنشأ في عاصمتها عدن - ذات الموقع الاستراتيجي الهام - قاعدة عسكرية لخدمة أطماعه ورعاية مصالحه في المنطقة ، وانتهج في الريف سياسة التقسيم والتجزئة ليتمكن من احكام سيطرته واستمرار بقائه حيث أوجد ثلاثة وعشرين سلطنة وامارة ومشيخة . ونحن ان نحتفل بهذه المناسبة العظيمة في تاريخ شعبنا فاننا نحيا باجلال اولئك الابطال الذين ضحوا بأرواحهم في الدفاع عن بلادهم وحرمتها وتقدمها . ونشيد بالدعم والمساندة من قبل جميع الاصدقاء الذين وقفوا الى جانب نضال جماهير شعبنا الكادحة ، حتى تمكنت من تحقيق انتصارها .

لا يعتبر الاستقلال السياسي غاية في حد ذاته ، لأن مظاهر الاستعمار متعددة ، وتتغلغل في الجوانب العسكرية والانظمة التعليمية والثقافية وفي العلاقات الاقتصادية والفلسفة السياسية ، ولا يمكن ان يقتصر الاستقلال الحقيقي على امتلاك العلم والنشيد الوطني ، بل يجب ان تصاحبه عملية تغيير جذرية تستهدف النهوض بحياة الشعب في شتى المجالات ، ولقد كان استقلالنا الخطوة الاولى التي بدأنا عن طريقها تحقيق أهدافنا في ازالة تمزق الوطن ، وانهاء حياة البؤس التي فرضها الاستعمار على شعبنا ، وبناء الاقتصاد الوطني ، وهكذا لم يعد امامنا سوى خيار واحد وهو الثورة الشاملة على كل مظاهر الاستعمار والتبعية والاستعمار الجديد .

لقد عملنا على ترسيخ نظام وطني ديمقراطي ، يستجيب لمصالح وآمال شعبنا الذي عانى كثيرا من ويلات الاستعمار والاقطاع والرأسمالية ، وجابهنا الاوضاع الاستعمارية الموروثة وتمكنا من

انتهاج طريق التنمية والتطور الحقيقيين . ان العملية الثورية للتنمية الاقتصادية ، التي بدأت بالتغيير الكامل لهيكل الدولة ، قد استطاعت عن طريق تأميم المؤسسات الاقتصادية الرئيسية ، وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي من اقامة القطاع العام الذي اصبح يلعب - بصورة متزايدة - دورا قياديا في حياتنا الاقتصادية . لقد ادى تنفيذ الخطة الثلاثية الاولى عام ١٩٧٢ ، والخطة الخمسية - التي تمر حاليا بمراحلها الاخيرة - الى ارساء الدعائم الاساسية للتنمية الاقتصادية ، وأعطى التحول الشامل في ملكية وسائل الانتاج ، الذي بادرت الى تحقيقه الانتفاضات الشعبية ، بقيادة وتوجيه التنظيم السياسي - الجبهة القومية - التنمية الاقتصادية دفعة جديدة الى الامام ، وشكل حافظا اضافيا لجماهير العمال والفلاحين والصيادين ، في الاقدام على العمل التطوعي ، والمبادرات التي اصبحت تقليدا ثوريا في بلادنا . وأوجدت أوضاعنا الجديدة حلا نهائيا لمشكلة البطالة ، بل اننا أصبحنا نواجه اليوم نقصا ملحوظا في الايدي العاملة .

أما على المستوى الاجتماعي فقد قمنا بسن قانون الأسرة من أجل ممارسة حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متساوية بين الجنسين كما تشهد بلادنا حركة جماهيرية واسعة لمحو الأمية ، وسنتمكن من خلال الاجراءات التي نتخذها بهذا الصدد من القضاء على الأمية نهائيا قبل هذا العقد . وأصبحت متطلبات التنمية هي المؤشر الوحيد في تحديد سياسة ونظام التعليم الذي لم يعد خاضعا لما تمليه مصالح اقتصاد الخدمات الذي كان قائما قبل الاستقلال . وتسعى الدولة جاهدة الى تقديم خدمات وحوافز وتسهيلات لاهل التراث والثقافة الوطنية التي حاولت الثقافة الاستعمارية طمس معالمها ولم تثنيها مشاكلنا الاقتصادية عن وضع وتنفيذ البرامج اللازمة للتعليم المجاني على كافة المستويات وللرعاية الطبية المجانية والضمان الاجتماعي .

لقد قادت الجبهة القومية التي أسست في عام ١٩٦٣ النضال الوطني ضد الوجود الاستعماري تحت شعار الاستقلال والوحدة والتقدم . وانه لمن الطبيعي ان ان تهتم الثورة في بداية انتصارها بسن قانون يوحد جميع الكيانات السياسية السابقة في ست محافظات جغرافية لا تخضع للاعتبارات القبلية السائدة في عهد الاستعمار . وشهد عام ١٩٧٥ حدثا وطنيا بارزا يسير في نفس الاتجاه عندما تمكنا من تحقيق وحدة فصائل العمل الوطني الثلاث في البلاد في تنظيم واحد هو التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية . اننا اليوم أكثر ايمانا وعزيمة من أي

وقت مضى في تحقيق وحدتنا اليمنية - هدفنا الاستراتيجي وفايتنا النبيلة التي سعى وضحي من أجلها شعبنا اليمني - واننا نعمل مع أشقائنا في الشطر الشمالي من الوطن لاتخاذ الخطوات المناسبة والسير في طريق تحقيق الوحدة اليمنية .

ان بقاء الاستعمار ، واستمرار السيطرة الاجنبية يتعارض تماما مع الرغبة الملحة التي اعربت عنها مرارا الغالبية هنا لتحقيق الأمن والسلام الدوليين . ان ما أنجز حتى الآن عن طريق الانفراج في العلاقات الدولية يبعث على التفاؤل والارتياح ، ولكن استمرار بؤر التوتر مازالت تمثل اخلايا مباشرا بأمن الشعوب وتهديدا خطيرا للسلام العالمي في مجموعته .

ان أمن العالم لا يتجزأ ، والسلام بغير عدالة لا يمكن ان يدوم ، فالوضع في الشرق الاوسط يهدد بالانفجار ، لقد انقضت عشر سنوات كاملة منذ ان أقدمت اسرائيل على احتلالها للأراضي العربية ، اثر عدوانها على الشعوب العربية في عام ١٩٦٧ . وأكدت الحقائق اصرارها وتعنتها في عدم الانسحاب من تلك الأراضي المحتلة بل أنها قد ذهبت الى ممارسة سياستها التوسعية واقامة المستعمرات الجديدة ضاربة عرض الحائط بمطالبات المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة .

ان اسرائيل تحكمها في ذلك الطبيعة الصهيونية العنصرية ، التي لم تتمكن حتى حليفها الحميمة - الولايات المتحدة الامريكية - من كسر وحدتها .

ان القضية الفلسطينية التي تمثل أساس مشكلة الشرق الاوسط مازالت في انتظار الحل .

واسرائيل التي انقضت ثلاثون عاما على اغتصابها لأرض فلسطين ، مازالت تحكمها النزعة العنصرية في السيطرة ، ان رغبتها لم تقتصر على تشريد الشعب الفلسطيني ، ولكنها تتعدى ذلك الى انكار حقه الثابت في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية .

اننا لا نتوقع ايجاد حل سلمي للمشكلة طالما بقيت اسرائيل تؤكد عدم استعدادها للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، والولايات المتحدة - التي تتقمص حاليا دور الحكم والوسيط - تتردد في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو ما أكدته الغالبية الساحقة في الجمعية العامة . لقد آن الاوان لتفرض الامم المتحدة ارادتها وتعمل على الزام اسرائيل بتنفيذ قراراتها ، لاسيما القرار ٣٦ ٣٢ الصادر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ م ، والذي يدعو بوضوح قاطع الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على ارض فلسطين . اننا نؤكد هنا تضامننا الكامل مع النضال العادل لهذا الشعب ، ودعمنا اللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها من اجل تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته الوطنية .

ستولي هذه الدورة اهتمامها للتطورات الجارية في افريقيا ، تلك القارة التي تعرضت فسي الفترة الاخيرة الى تآمر القوى الاستعمارية والامبريالية ، كي تجعل منها مسرحا جديدا للصراع ، وتبعد شعوبها المناضلة عن أهدافها في الاستقلال والسيادة والنمو والتقدم الاجتماعي ، ان ثقتنا كبيرة في ان يدرك المناضلون هناك المرامي الجديدة للمخططات الامبريالية والعنصرية في افريقيا ، ويعملون على تجنب كل ما من شأنه الاضرار بتضامن الشعوب الافريقية في مواجهة الاخطار المشتركة . ان مصلحة تلك الشعوب تقتضي بالضرورة تعايشها في سلام ووثام ، وحل خلافاتها بالطرق السلمية ، وتحويل مواردها لخدمة تطورها ونموها وازدهارها .

ان النضال الشاق والطويل الذي مازالت تخوضه شعوب افريقيا الجنوبية قد بدأ يحقق نتائجه الايجابية على كافة الاصعدة وفي شتى المجالات ، وتشرف ناميبيا حاليا على تحولات كبيرة ، بينما نظام التفرقة العنصرية (الابارتايد) تسحقه اقدام الانتفاضة الشعبية في افريقيا الجنوبية ، كما ان نظام الاقلية البيضاء في روديسيا يهتز تحت ضربات الثوار الوطنيين هناك ، ولا يمكن لمناورات التهدة والتكتيكات التأجيلية ان تعرقل مسيرة الشعوب الافريقية أو إيقافها عن نيل حقوقها كاملة في الاستقلال والتحرر الوطني ، واننا نحيي ونؤيد النضال البطولي لتلك الشعوب ، وندعو الى دعمه . وبالقدر الذي اكدنا فيه على موافقتنا المبدئية وفي كل المناسبات تجاه القضايا التي تحظى باهتمام العالم ، فان ما يحدث في قبرص يمكن ان تتعرض له اية دولة او شعب صغير ، لقد طالبنا

دوما بضرورة انسحاب القوات العسكرية وتصفية القواعد الاجنبية التي يمثل وجودها خرقا لحياض قبرص وانتمائها الى مجموعة عدم الانحياز ، ونادينا بأهمية احترام استقلال الجزيرة وعدم تجزئتها وسيادتها الاقليمية ، ومن هذا المنطلق فاننا ندعو ايضا الى الانسحاب غير المشروط لكل القوى الاجنبية من جنوب كوريا وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الوحدة الكورية بالطرق السلمية ، وانضمامها بعد ذلك الى الامم المتحدة كما نطالب بالاستقلال الكامل لبورتوريكو التي تمكنت الامبريالية العالمية من احكام السيطرة عليها .

لقد اكدت اليمن الديمقراطية باستمرار تأييدها لاعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، وترحيبها بالجهود والمبادرات الرامية الى عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض ، ان الحديث عن المحيط الهندي يعنينا ايضا فيما يخص البحر الاحمر ، الذي نحري كبلد مشرف عليه - في ان يكون منطقة سلام واستقرار ، مع تأكيد السيادة الاقليمية للدول المطلة عليه ، واستئلال ثرواته لصالح شعوبها . ان لدينا موقفنا الثابت حول سلامة الدول الداخلية والساحلية في المحيط الهندي ، حيث نرى ، بأن سلامة تلك البلدان لا تهددها القواعد العسكرية الاجنبية في الجزر الواقعة فيه - كالقاعدة الامريكية في ديجوجارسيا - فحسب ، وانما هي مهددة ايضا بالقواعد العسكرية الاجنبية في البلدان المطلة والداخلية نفسها ، ان الطموحات التوسعية لبعض الدول ، والتدخل العسكري السافر في شؤون البلدان الصغيرة ، بالاضافة الى وجود الاحلاف العسكرية العدوانية تعمس جميعها على تفاقم المخاطر ، وتعرض امن المنطقة كلها للخطر . ان ما يدور في عمان يرينا مثالا صارخا لما نقول ، فالتدخل العسكري السافر يفرقل مسيرة الشعب العماني في تقرير المصير ، اننا ندين كافة التدخلات العسكرية ايا كان مصدرها ، ونرى بأن النظام السياسي الذي يستند في بقاءه على القواعد والقوات الاجنبية يفتقر تماما الى اساس وجوده واستمرار شرعيته . اننا نؤكد من جديد دعمنا الكامل للنضال الذي يخوضه الشعب العماني منذ اكثر من عشر سنوات ، بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان من اجل تقرير المصير والسيادة والاستقلال الحقيقي .

وفي الجانب الاقتصادي ، لا بد من الاشارة الى الدور الهام الذي تلعبه الامم المتحدة من اجل ارساء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، المبني على التكافؤ والعدل والتعاون الدولي .

ولقد مهدت الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة للجمعية العمامة ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الطريق لتحقيق هذا النظام ولتنتهي بذلك اناسط العلاقات الاقتصادية الجائرة التي ظلت تخدم مصالح السوق الرأسمالية على حساب شعوب البلدان النامية . و اذا كان الاستعمار التقليدي في طريقه الى الزوال فان الاستعمار الجديد بمظاهره المتعددة واساليبه المختلفة لا يعمل فقط على تعميق الهوة الكبيرة بين الدول الرأسمالية والبلدان النامية ، وانما يهدد الامن والسلام العالمي .

وللاسف الشديد ، فقد جاءت نتائج مؤتمر باريس مخيبة لآمال الدول النامية ومازالت الدول الرأسمالية مطالبة اكثر باظهار ارادتها السياسية ، واتخاذ الخطوات العملية لتعزيز وتوسيع التعاون الدولي ، كما تظل في الوقت نفسه مسؤولة الدول النامية في غاية الاحاح والحيوية ، لتطوير وتقوية تضامنها فيما بينها ، وتعاونها المشترك ، ورسم سياساتها الوطنية لاحداث التحولات الجذرية اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ولاشك ان تعاونها ايضا مع البلدان الاشتراكية ، وتطوير العلاقات معها ، سيسهم في خدمة هذا الاتجاه ، كما سيساعد في تحقيق السيادة الكاملة للبلدان النامية على مواردها وثروتها وتخليصها من التبعية وسيطرة الشركات الاحتكارية .

ان الامم المتحدة ، وهي في عامها الثاني والثلاثين قد اسهمت الى حد بعيد في حمل الكثير من المشاكل الدولية و اذا كانت قد فشلت في ايجاد الحلول المناسبة احيانا ، فالامر يعود الى عدم الالتزام الصارم من جانب بعض الدول الاعضاء بنصوص الميثاق واهدافه . ان تعزيز دور الامم المتحدة يرتبط في الاساس بتنفيذ اعضائها للقرارات الصادرة عنها .

ويسعدني - بهذه المناسبة - ان اتوجه بالشثناء للجهود الدؤوبة التي يبذلها السكرتير العام الدكتور فالدهايم لخدمة الامن والسلام العالمي .

اننا في اليمن الديمقراطية ، نجدد ثقتنا ، في الدور الكبير الذي تبذله المنظمة الدولية لخدمة الانسان ومستقبله ونؤكد التزامنا بأهدافها ومبادئها وميثاقها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة اشكر صاحب السعادة رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على الخطاب الهام الذي ادلى به .
اصطحب السيد سالم ربيع علي ، رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد جابانغ (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بتوجيه التهنئة اليكم على انتخابكم بهذا الاجماع الساحق لرئاسة هذه الجمعية . ان وفد غامبيا لا يشك في أنه تحت قيادة تكم الرشيدة ، سوف تكمل مناقشات الدورة الثانية والثلاثين لهذه الجمعية بالنجاح . وذلك لانكم تحملون الى رئاسة جمعيتنا خبرة عريضة اكتسبتموها من خلال عملكم الطويل المرموق في خدمة بلادكم والمجتمع الدولي .

كما نود - سيدى - عن طريقكم أن نعرب عن تهيتنا الحارة لجميع نواب رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الفرعية . ونتمنى لكم جميعا كل نجاح في جهودكم التي تبذلونها من أجل التوصل الى قرارات ذات معنى خلال الاسابيع القادمة . وفي هذا الصدر ، فاننا نؤكد لكم أنكم تستطيعون الاعتقاد على التعاون التام من جانب وفد غامبيا .

ان ذلك يتفق مع الجديدة والاحترام الكبير الذى تحمله غامبيا لهذه المنظمة العالمية . وهذا أمر حقيقي - بصفة خاصة - لأننا من بين الدول الاعضاء الاصغر حجما في هذه المنظمة سواء من ناحية الحجم الفعلي أو من ناحية التعداد السكاني ، وذلك ينطبق أيضا على المجال الاقتصادى لنا لأننا من بين أضعف الدول في العالم في هذا المجال . ان مجموعة من الدول ، كتلك التي تجتمع في الامم المتحدة من أجل الاهداف الانسانية ، تمنحنا حقوقا والتزامات وفرص متساوية ومتكافئة مع الدول الاخرى كبرها وصغيرها وحيث نستطيع أن نناقش باستمرار أمور ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا ، أمر حيوى بالنسبة الينا .

ولذلك فاننا لا نستطيع أن نعرب عن مدى الاهمية التي نوليها لهيكل هذه المنظمة ، الذى يجب أن يعكس احتياجات الاعضاء بصفة عامة . ان الغالبية الكبرى للدول الاعضاء في منظماتنا هذه من الدول النامية ، التي هي بعبارة أخرى مراكز للمرض والحرمان والجهل والامية . وما من شرم من هذه الشرور يعتبر نتيجة مباشرة لعمل أية دولة أو مجموعة من الدول وحدها . ان وجود هذه الشرور والآفات كان وسيظل دائما المسؤولية المباشرة التي تقع علينا جميعا عن طريق أعمالنا كأفراد

وجماعات . وان المنظمة التي تجمعنا معا من أجل مناقشة وتخطيط وتنفيذ الاجراءات لتعتبر هي المنبر والوسيلة الملائمة المسؤولة عن أخطائنا ونقائصنا .

ولكننا في غامبيا نعتقد أن هيكل المنظمة العالمية نفسه يتسم ببعض النقائص . ولذلك فاننا نرى أن هذه الجمعية مسؤولة وملتزمة بتصحيح هذا الوضع .

ان وفد بلادي يرى أن الجمعية العامة يجب أن تعبر عن نفسها ، باعتبار أن الامم المتحدة هي حقا محفل للطرف المتساوية . واذ كنا نأمل مخلصين في أن يكون جميع الاعضاء متساوون ، طبقا لنص وروح الميثاق ، فاننا نرى أنه في مجتمع يضم متساوين ليس هناك ما يبرر وجود قلة دائمة من الاعضاء تتمتع بحق الموافقة أو الاعتراض على قرارات اتخذتها أغلبية الاعضاء .

ان الآراء التي أبديت عند اختيار الاعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الامن قد أصبحت آراء تاريخية ، اذ أن هناك مشاكل أساسية وملحة تواجه الانسانية ، مثل الجوع وسوء التغذية ، وعدم وجود التيسيرات الصحية ، وبصفة عامة المشاكل التي تواجه العالم وتقسمه الى من " يملكون " ومن " لا يملكون " .

اننا كثيرا ما نذكر أنفسنا بأن من الاهداف الرئيسية للأمم المتحدة ، تجنب الحرب والحفاظ على السلام في مختلف أنحاء العالم . ولكن ، لسوء الحظ ، فاننا قد واجهنا حروبا وتوترات عديدة منذ مولد هذه المنظمة . فأى جزء من العالم يستطيع أن يزعم أنه نعم بفترة طويلة من السلم منذ عام ١٩٤٥ ؟

اننا نعتقد ونحن في عام ١٩٧٧ أن الامم المتحدة لا تولي الاهتمام الكافي للحاجة الى الحفاظ على السلام في العالم ، أو أنها لا تعالج المشكلة بطريقة ملائمة ، فقد عانينا من الحروب وانتهاكات السلام في مختلف مناطق العالم خلال الثلاثين عاما الماضية ، وسنواجه نفس الموقف ما لم توجه هذه المنظمة نفسها الى معالجة الاسباب الجذرية للحرب وانتهاكات السلام .

ان الخبراء في الحرب وفي علم الاجتماع يؤكدون أن عدم وجود الحرب لا يعني وجود السلم . وبالإضافة الى عدم وجود حالة حرب ، فان السلم يحمل معه ، ذلك الشعور بالاطمئنان الذي لا يتمتع به سوى من يتمتعون بالصحة بالكرامة ، والذين يستطيعون اقامة علاقات متساوية مع غيرهم من أفراد البشر .

هذا هو نوع السلم الذي يجب أن يكون الهدف الأساسي للأمم المتحدة ، وليس ذلك السلم الذي يقتصر على وقف اطلاق النار . ومن أجل بلوغ مثل هذا السلم يتعين على المنظمة أن تفكر في أن تجعل عضوية هيئة مثل مجلس الأمن بحيث يعكس أكثر مما هو عليه الآن الأهداف التي تنشدها المنظمة العالمية . ويجب أن تولى دورات الجمعية العامة أهمية متزايدة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية بدلا من احالة هذه المسائل الى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ان المشاكل الاقتصادية ، والمتعلقة بالنواحي الاجتماعية والتنمية مثل مشاكل البيئة ، يجب أن تتعدى المشاكل السياسية . وبدلا من النظر الى المشاكل الاقتصادية من منطلق سياسي ينبغي أن ننظر للمشاكل السياسية من منطلق اقتصادي .

ان ذلك يشكل الخطوة الأولى حتى تنتهج الأمم المتحدة اسلوبا عطيا بشكل أكبر . أما المرحلة التالية فتتمثل في قرار لتحسين متابعة أجهزتنا . ان القرارات يجب ألا تظل كما هي . ومتى صدرت هذه القرارات ، يجب أن تكون الأجهزة قادرة وراغبة في تنفيذها . والجمعية العامة بدورها يجب أن تصبح رقبيا أكثر اصرارا على متابعة قراراتها . ويجب أن تبدأ في عمل هذا عن طريق تقدير سنوي دوري صريح للقدرة التنفيذية للأجهزة المختلفة للأمم المتحدة ، على أن تتوقف نتيجة هذا التقييم على التحسينات التي تمت في تلافى نواحي القصور في هذه الأجهزة . وبهذه الطريقة فاننا نشعر أن منظمنا سوف تبدأ في تصحيح أولوياتها وأن تصبح أكثر معنى بالنسبة لملايين الرجال والنساء العاديين في العالم أجمع الذين يعتمد مصيرهم على قرارات وأعمال هذه المنظمة .

وفي هذا الضوء ، فاننا ننظر بعين الارتياح الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتصحر في نيروبي منذ أسبوع أو أسبوعين . ان التصحر يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة لشعب غامبيا . اننا شعب قوى ، وشجاع ، دؤوب وودود ، ولدينا حكومة واقعية ثابتة وراسخة تركز جهودها من أجل تحسين مستوى المعيشة في البلاد ، لذلك فقد تمكنت غامبيا ، بتضافر الشعب والحكومة من تكذيب تنبؤات الذين توقعوا النهاية لنا ، فقد توقع هؤلاء ، عندما حصلت غامبيا على استقلالها وسيادتها منذ ١٢ عاما ، ان غامبيا لن تكون قادرة على البقاء كدولة مستقلة .

بحسب ودون هرج أو مرج فان كلا من الحكومة والشعب في غامبيا تحت القيادة الرشيدة للحاج سير داودا كيرابس جاوارا قد تحمل مهمة اعادة بناء الدول ، معتمدين على أساس استعادة الكرامة والمساواة والاعتماد الذاتي .

وعندما احتفلنا بمضي عشر سنوات على قيام دولتنا كانت المنجزات التي حققناها تدعو الى الشعور بالفخر .

كان اقتصادنا متفاوتا . فاننا بوصفنا دولة زراعية فان معدل محصولنا الأساسي قد زاد بما يربو على ١٠٠ في المائة . كما نجحنا أيضا في تنويع المحاصيل ، الى جانب المبادرة الى القيام بنواح جديدة من النشاط الاقتصادي . وبالتالي فان اقتصادنا الداخلي في موقف مشجع اليوم . ان الانتاج الاجمالي في بلادنا ، على أساس الأسعار الحالية للسوق ، قد ازداد بمعدل ٢١ في المائة عما كانت عليه الأسعار في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . وفي عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ كان هناك ارتفاع بمعدل ١٩ في المائة عن أسعار العام السابق ، وفي ذلك العام ازادت المعدلات بنسبة ١٢ في المائة . وفي الوقت نفسه فان معدل التضخم في نفس الفترة يعتبر أقل من فترة العامين السابقين ، وعليه فان معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ كان أعلى بكثير منه في الأعوام السابقة .

انني أشير الى المنجزات التي حققناها لكي أوضح نقطتين ، الأولى هي ان البلدان النامية التي لا تعرقلها العلاقات المتفاوتة الاقتصادية العالمية ، والتي لا تعرقلها أيضا الظواهر الطبيعية تستطيع أن تحقق خطوات كبيرة من أجل تقدمها وتنميتها ، وأن تعالج مشاكلها بنجاح .

أما النقطة الثانية فهي أكثر الحاحا بالنسبة لبلدي وشعب بلدي وتتعلق بالمنجزات التي حققناها ، وليس لي السادة الزملاء هنا أن اعتبرها حقائق لا سبيل الى تجاهلها ان أنها مهددة بأن يكتسحها القحط الذي تمر به غامبيا هذا العام للمرة الثانية خلال ١٢ عاما .

والآن ونحن ليس أمامنا سوى ثلاثة أو أربعة أسابيع على انتهاء موسم الأمطار تفاوتت كمية الأمطار الاجمالية حوالي ثلث الى نصف المعدل الموسمي للأمطار في أكثر أجزاء البلاد . وهناك محاصيل بأكملها قد فقدت هذا العام بسبب الجفاف . وهناك أيضا خسائر في المحصولات تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة .

هذا وقد تم ابلاغ الكثيرين من أصدقائنا في المجتمع الدولي بهذه الكارثة . ويسعدني أن أشير الى المساعدة الكبيرة التي تلقيناها حتى الآن من الكثير من الدوائر ومن الأصدقاء والزملاء . ان قلق غامبيا ازاء حالة القحط لا يمكن التشديد عليها أكثر من ذلك . اننا نشعر بالقلق ، بصفة خاصة ، نظرا لأن هناك موجة أخرى من الجفاف تتهددنا لمدة أعوام بدلا من شهور وأسابيع . وكما يعلم الجميع فان بداية الجفاف الذي عانينا منه عام ١٩٦٨ كان مؤشرا لبداية الكارثة التي استمرت خمسة أعوام ، والتي اجتاحت الملايين من البشر والزرع والضرع في منطقة غربي أفريقيا .

وعندما انتهت هذه الفترة المظلمة في عام ٧٣ - ٧٤ ، الى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في ذلك الوقت ، فان اقتصاد غامبيا قد تأثر وكان يتأرجح في الميزان . ان مركزنا احتياطيائنا الذي كان يقدر بمخزون ١٤ شهرا من الواردات في البداية انخفض الى أقل من أربعة شهور في نهاية عام ١٩٧٤ .

اننا نأمل ، وندعو الله الرحمن الرحيم ، ألا نكون على أعتاب تجربة مماثلة كما نود أن نتأكد من أن الانسانية تشكل جزءا لا يتجزأ ، وان أصدقائنا من الأفراد وعلى مستوى المجتمع الدولي سوف يساعدوننا في مواجهة هذا الموقف الطارئ . وفي هذا الصدد ، أود أن أوجه أهمية خاصة للاحتياجات الطويلة لمكافحة آثار القحط ومنع ما يحدث من قحط في المستقبل .

وأود هنا أن أشير الى أن البلدان متقدمة النمو قد قدمت معونة طارئة لمساعدة البلدان النامية ، وذلك على حساب مخصصات معونتها العادية للأغراض غير الطارئة . وعندما نوجه هنا نداء للمعونة لمكافحة حالة طارئة فاننا نفعل ذلك بأمل ألا تستقطع هذه المعونة من مجمل المعونات المخصصة لنا قبل حالتنا الطارئة ، وستكون تدابير المعونة هذه غير كافية لمواجهة احتياجاتنا الشاملة وهذا سوف يعرضنا لأخطار كبيرة ، ويتركنا في مشاكل أكثر من ذي قبل . ان الاغاثة يجب أن تعنى معناها الحرفي ويجب أن تأتي مكلمة للمعون المحسوب .

ويسعدني أن أقول أنه على المستوى الاقليمي فان بلاد الساحل قد نسقت وعأت مــــن جهودها في كفاحها ضد التصحر والجفاف . وتحت اشراف منظمنا الدائمة - ألا وهي اللجنة المشتركة فيما بين الدول لمراقبة القحط في منطقة الساحل - تعقد البلدان الأعضاء الثمانية

اجتماعات وزارية عادية وعلى مستوى رؤساء الدول لمكافحة محنتنا المشتركة . وما يدعو الى الارتياح
الاشارة الى اشتراك مكتب الأمم المتحدة لشؤون منطقة الساحل و " نادى الأصدقاء لمنطقة الساحل " .
في جهودنا . وفي الواقع فان ما حققناه حتى الآن يرجع الى حد بعيد الى معونة هذين الجهازين ،
والى المنظمات والوكالات الدولية الأخرى المتعاونة في هذا الشأن .

انه لمما يسعد غامبيا ويشرفها ، أن اجتماع القمة والاجتماع الوزاري للدول الساحلية ، سيعقدان في بانجول عاصمة غامبيا في وقت مبكر من شهر كانون الأول / ديسمبر من هذا العام . وقد فوضني رئيس الدولة في أن أوجه دعوة حارة الى جميع المنظمات والوكالات الدولية المعنية بتحسين ورفع مستوى المعيشة في العالم الى حضور اجتماع بانجول . وسوف يعقد الاجتماع الوزاري من ٨ الى ١٠ واجتماع القمة من ١٢ الى ١٣ من شهر كانون الاول / ديسمبر .

نحن نؤمن ايما نرا سخا في غامبيا ، بمبدأ ممارسة حقوق الانسان وكرامته . ولذلك نقف دائما الى جانب كل شعب يناضل ضد السيطرة الاجنبية ، أو ضد القمع والظلم الناجمين عن أية صورة من صور التمييز العنصري أو الطبقي من جانب الاقلية التي تفرض على الاغلبية . لقد كانت غامبيا ، كغيرها من البلاد الممثلة في هذه الجمعية ، خاضعة للحكم الاجنبي طوال عدد من القرون . وخلال تلك الفترة الحالكة من تاريخنا ، كان شعبنا محروما من الحقوق الاساسية للانسان ، وكان مضطرا الى أن ينبذ ثقافته ، والى أن يستوعب ثقافة غريبة عنه ، ولم تكن لديه أية حرية في الحركة او الاجتماع والتعبير .

وفي رأى رئيس دولتنا ، الحاج سير داودا كاي رابا جاوارا ، أنه متى تحرر شعب من هذه السيطرة الاجنبية ، فان أقل ما يستحقه هو أن يعيش في كرامة وأمن . وفي رأينا ، اننا نؤيد حقوق الانسان بطريقة شفوية دون أن نبذل الجهود العظيمة الكفيلة بتحقيق ذلك .

وعلى سبيل المثال ، لو ان الدول الغربية قد التزمت حقيقة بتغيير النظام القائم في جنوب افريقيا — نظام الفصل العنصري — فان وفد بلادى يمتد ان ذلك النظام ما كان بمقدوره ان يظل باقيا ، رغم كل هذه القرارات والنداءات التي تندد به والتي تدينه ، والصادرة عن هذه الجمعية العامة ، وعن غيرها من المحافل الدولية . وعلى العكس من ذلك ، فاننا لانزال نرى نظام جنوب افريقيا تتزايد قوته الى الحد الذى يصبح معه قوة نووية . ويرجع ذلك بالطبع الى التعاون الاقتصادى والعسكرى والسياسى الذى يحصل عليه من

غالبية الدول الغربية ، وفي رأينا ، أن المعنى واضح للغاية . ولذلك فانه من اجل الحصول على مكاسب كبيرة ، من أعمال السخرة ، فان تلك الدول الغربية مستعدة لتشجيع وتمويل الاستثمار في اقتصاد جنوب افريقيا ، بل انها تذهب الى ابعد من ذلك بمداه بالمعونة السياسية والعسكرية ، ومساندة هذا النظام لضمان بقاء نظام الفصل العنصرى هناك . وبالنسبة لتلك البلاد ، فان المكاسب المادية تمثل تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها ، وتحقيق الرخاء في اقتصادها ، ومن ثم فانها تحظى باولوية على حساب حرية الانسان وكرامته . ولذلك فانها تؤيد الدول التي تساعد اقتصاديات جنوب افريقيا ، الا انها من ناحية اخرى تظهر أنها تؤيدنا نحن الذين ننادى بكرامة الانسان ، وبمراعاة حقوقه .

ان قضية حقوق الانسان معقدة ومتشعبة ، وهي لا تتحقق عن طريق عدم وجود معتقلين سياسيين او عن طريق اصدار مرسوم حكومي ، وفي رأينا ان حقوق الفرد كإنسان تجاوز هـذا النطاق . فالمفرد الذى يتمتع بحقوق الانسان ، لا يكون جائعا او ظمأنا ، ولا يكون محروما ، ولا يضطر الى أن يقتات على فئات الآخرين ، بل يتمتع بالسيادة على ثمرات جهوده ، ويتمتع كذلك بالموارد الطبيعية لوطنه .

وهو ينظر الى بقية الناس بنفس النظرة من المساواة والاحترام التي يبادلونه اياها . تلك ، هي الشروط الاساسية لحقوق الانسان التي تجاوز الحدود الوطنية والدولية ، والتي من السهولة بمكان تحقيقها . وهي تشكل الرغبة الاساسية في الوفاء بحقوق الانسان ، لان الحياة لا تعني شيئا بغيرها . ولذلك فنحن جميعا ملتزمون بانجاز هذه الحقوق الاساسية ، وعلينا اولا أن ننجز حقوق الانسان العالمية ، وأن نمارسها ، وسوف ينضبط بعد ذلك كل شيء .

وكما قلت من قبل ، فاننا نهتم في غامبيا بحقوق الانسان ، مما يدفعنا الى الوقوف دائما الى جانب جميع الشعوب التي تناضل من أجل تحرير نفسها من أية صورة من صور القمع والظلم الاجنبي والعنصرى . ومن أجل ذلك ، فان بلادى لا تتوقف اطلاقا عن ادانة النظام غير الشرعي القائم في زيمبابوى بقيادة ايان سميث ، واحتلال جنوب افريقيا لنا ميبيا ، والاحتلال الصهيونى للاراضي العربية والافريقية في الشرق الاوسط والاحتلال الفرنسى لمايوت في جزر القمر .

ان حكومة أيان سميث ونظامه الذى تسانده الاقتصاديات الغربية قد تحدى الاستنكار والادانة العالميتين طيلة عشرة أعوام بأكملها . وخلال تلك الفترة ، فقد استمرت تتلقى حمصتها من التجارة العالمية والسلع الأساسية من مختلف دول العالم وليس هناك ما يعوق اتصالها بها . ونحن على ثقة ان هذا النظام ما كان بمقدوره ان يستتب مالم يكن يتلقى المساعدات العريضة المتنوعة من الدول الغربية التي تسانده . ونعتقد اننا اذا قمنا بتنفيذ ما ننادى به دائما ، فان هذه المشاكل ستحل ، وسنستطيع القضاء على هذه الشرور التي ندينها ونستنكرها دائما في هذا المحفل . لذلك فان غامبيا ، وغيرها من البلاد الافريقية ، قد انتهت الى أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الاكيدة الوحيدة للقضاء على المتمردين في زيمبابوى .

وقد انتهينا الى هذه النتيجة ، مع الشعور بالأسف والحزن وذلك لاننا ، مثل جميع الأشقاء الافريقيين ، نفضل الحلول السلمية . ونحن نعتبر ان اية روح تزهد خلال الكفاح من أجل التحرر ، سواء كانت لشخص أبيض أو اسود في زيمبابوى ، فانها تعد خسارة فادحة للموارد البشرية هناك . ولكن زيمبابوى ستحرر ، وستخضع لحكم الاغلبية السوداء مهما حدث .

هذه هي المشاعر والمسائل التي تجعلنا نسعى الى ايجاد تسوية سلمية تتوازي مع الجهود التي تبذل من أجل حل هذه المشكلة . ولذلك أيضا ، فاننا نشعر بأن المقترحات الانجلو-امريكية الاخيرة ، من أجل ايجاد حل سلمي تستحق ان تؤخذ بجديّة وأن تعطى الفرصة . ان وفد بلادي ، يأمل مخلصا ، ألا تنتهي هذه المسألة الى نفس النتيجة التي انتهت اليها ناميبيا . فقد قررت الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين في ١٩٦٦ ان تنهي انتداب جنوب افريقيا على هذا الاقليم وكان ذلك طبقا لرأى محكمة العدل الدولية . وفي العام التالي ، خلال الدورة الاستثنائية الخامسة شكل مجلس الامم المتحدة لنا ميبيا من أجل الاشراف على هذا الاقليم ، واعداده للاستقلال .

فما الذى نواجهه اليوم ؟ اننا ما نزال نفاوض النظام العنصرى في جنوب افريقيا حول موعد وأسلوب استقلال هذا الاقليم . ولكن شعب ناميبيا عن طريق القرار الذى اتخذته الجمعية العامة ، ما يزال يخضع للقمع والاضطهاد والاستغلال من جانب اسوأ النظم الاجتماعية والسياسية في التاريخ ، ويواصل النظام القائم في بريتوريا انتهاج نفس السياسة لاستيعاب هذا الاقليم في نظام الفصل العنصرى القائم .

وفي مواجهة هذا الموقف ، واعتمادا على انضمام شعب ناميبيا بأكمله الى جانب سوابو من أجل الحصول على الاستقلال الكامل والسريع ، فان وفد بلادي يرى انه لم يعد هناك بديل للكفاح المسلح . واننا سوف نتخذ هذا الموقف لأن حقوق الانسان تنتهك ، ولا يمكن ان نقف مكتوفي الايدي ازاء هذا الواجب .

ان موقف حكومة بلادي بشأن احتلال فرنسا لجزيرة مايوت القمية معروف جيدا ، فان فرنسا تود أن يرى العالم انها تساند الديمقراطية . ولكن أين تكمن هذه الديمقراطية ، وأين تحترم الديمقراطية اذا فرضت رغبة الاقلية على الاغلبية ؟ ان وجود فرنسا في جزيرة مايوت يعتبر انتهاكا صارخا لهذا المبدأ الأساسي ، وهو مبدأ الديمقراطية . ان فرنسا عندما كانت تستعمر هذا الاقليم ، كانت تفرض سيطرتها على هذه الجزيرة بوصفها جزيرة مستعمرة لها . ولذلك ، فانها لا تستطيع الآن أن تزعم ان لديها أية حقوق للسيطرة على هذه الجزيرة .

ان جمهورية جزر القمر جمهورية واحدة وأراضيها وحدة لا يمكن أن تتجزأ . ولذلك فان بلدا كفرنسا له مكانته في الشؤون العالمية وفي دول العالم الحر ، كما يزعم ، لا يستطيع أن ينتهك هذه المبادئ على هذا النحو .

وكما قلت من قبل ، فان حكومة غامبيا تعترض على جميع صور الاحتلال للأراضي بالقوة ، ولذلك فاننا لن نتوقف عن استنكار العدوان الصهيوني في الشرق الأوسط حتى تنسحب اسرائيل من كل بوصة من الأراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران /يونيه عام ١٩٦٧ . ان الحجج التي تستخدم بشأن اقامة دولة اسرائيل معروفة لنا جميعا . ولذلك ، فاننا لا يمكن أن نقبل الاستيلاء الحالي على الأراضي العربية والافريقية على اساس الحاجة المزعومة الى وطن قومي . الا اذا كان هناك أحد يريد أن يقنعنا بأن اليهود يحتاجون الى وطن قومي أكثر مما يحتاجه الفلسطينيون . وحتى تقوم اسرائيل بالجلاء عن جميع الأراضي العربية المحتلة وحتى ينعم اشقاؤنا الفلسطينيون بوطن آمن لهم في موطن أجدادهم ، فاننا سوف نستمر في اعتبار الصهيونية كحركة عنصرية وسوف نستمر في الوقوف في وجه الحكومة القائمة في تل أبيب . وفي هذا فاننا ملتزمون بالتأييد المطلق سواء كان تأييدا سياسيا أو ماديا لأشقاؤنا العرب في كفاحهم من أجل موطنهم ضد الصهيونية العالمية .

انني أشير بأسف عميق الى كوريا المنقسمة ، فان شعب كوريا الذي يشترك في الثقافة والتاريخ واللغة كما يشترك في بعض الأحيان أيضا في الأسلاف ، قد عانى من التقسيم المفتعل ضد رغبته وضد آماله ومطامحه . ولو أن الشعب الكورى قد ترك وشأنه ، لكان قد حل مشاكله الداخلية - داخليا - بطريقة سلمية ، ولكان قد وحد بلاده الآن . ان وفد غامبيا يود أن يوضع حد للتدخل الأجنبي وللمصالح الأجنبية في هذا البلد ، وأن يترك شعب كوريا لكي يحل مشاكله الداخلية بنفسه .

ان أمة كوريا أمه هامة وتستطيع أن تسوى خلافاتها دون حاجة الى عوامل أو أطراف خارجية للتدخل فيها . واننا نؤمن بأن المصدر الأساسي لأية مساعدة قد يحتاجها الشعب الكورى ، انما يكمن في الأمم المتحدة . ونحن على ثقة من أن هذا الجهاز العالمي لن يتخلى عن مسؤولياته اذا ما طلب منه تقديم أية معونة من أجل اعادة توحيد هذا الشعب المقسم ، وبالتالي سوف يساهم مساهمة كبيرة في ازالة خطر يهدد السلم العالمي .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥